

النزاهة تعلن الإطاحة بمسؤول سابق بهيئة المنافذ الحدودية



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، الإطاحة بأحد المسؤولين السابقين في هيئة المنافذ الحدودية، بتهمة التضيُّم الحاصل في أمواله والتي ناهزت قيمته (38) مليار دينارٍ.

و أفادت الهيئة العليا لمكافحة الفساد بالنزاهة في بيان تلحقه، المطلاع، بأرّ: "محكمة تحقيق جنایات مكافحة الفساد المركزية أصدرت أمراً بتوقيف معاون مدير منفذ طربيل السابق".

وأوضحت أنّ "الأمر صدر على خلفيّة ثبوت التضيُّم الحاصل بأمواله البالغة قيمته (37,882,884,000) سبعةً وثلاثين ملياراً، وثمانمائةٍ واثنين وثمانين مليوناً، وثمانمائةٍ وأربعةٍ وثمانين ألف دينارٍ عراقيّ".

وبينت أنّ "قيمة الكسب غير المشروع التي أثبتتها تحريّياتها والتقرير الفنيّ المُعدّ من قبل دائرة الوقاية قد تمزّلت بامتلاك المُتّهم عقاراتٍ، وامتلاك أحد أبنائه مستشفى أهلياً وعمارةً تجاريةً وعقاراتٍ أخرى، فضلاً عن حصته في أحد الشركات، وامتلاكه حصّةً في عقاريّ خارج العراق،

وإيداعات في مصرفي الاتحاد والإسكان في الأردن بقيمة (٩) مليارات دينارٍ عراقيٍّ".

وأضافت أنَّ "المحكمة أصدرت أمر التوقيف؛ استناداً إلى أحكام المادة (١٩/ثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30 لسنة ٢٠١١) المعدَّل".

وفي منتصف نيسان الماضي، أطلقت الهيئة حملتها للإبلاغ عن جريمة تضخُّم الأموال والكسب غير المشروع، حاثّة المواطنين على الإبلاغ عن أيّ زيادةٍ في أموال المُوظَّفين والمُديرين أو أزواجهم أو أولادهم لا تتناسب ولا تنسجم مع مواردهم الاعتياديّة.